الأمم المتحدة

E/2008/85

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 June 2008
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الوطني للمملكة المتحدة، المعنون ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة''، المقدم للاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجري أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني الشديد أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس، تحت البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) جون **سويرز**
الممثل الدائم

* E/2008/100.

250608 240608 08-39043 (A)

مرفق الرسالة الموجهة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عرض اختياري وطني مقدم من المملكة المتحدة

تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة

المحتويات

الصفحة

١ - معلومات أساسية ٣

المعونة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة ٣

المملكة المتحدة والتنمية المستدامة ٤

٢ - تحويل تدهور الموارد البيئية إلى مسار عكسي ٦

٣ - ما هي مخاطر عدم إحراز تقدم بشأن الغاية السابعة المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية؟ ... ٨

٤ - ماذا تفعل المملكة المتحدة في الوقت الحالي؟ ٩

٥ - تصعيد إجراءاتنا لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة ١٥

٦ - تحقيق فعالية المعونة دعما للأهداف الإنمائية للألفية ١٧

٧ - ما تقوم به المملكة المتحدة لزيادة فعالية المعونة؟ ١٨

٨ - التركيز على النتائج: نداء العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٣

١ - معلومات أساسية

المعونة الإنمائية المقدمة من المملكة المتحدة

تقوم المملكة المتحدة بدور ريادي في مكافحة الفقر. وتذهب تقديراتنا إلى أن إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة تساعد على انتشال ثلاثة ملايين شخص من الفقر كل عام.

وستستمر المعونة الإنمائية التي تقدمها المملكة المتحدة في الزيادة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وبحلول عام ٢٠١٠ ستكون قيمتها قد زادت عن ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٩٧ بالأسعار الحقيقية. وهذا الاستثمار سيكفل وفاءنا بالوعود التي قطعتها المملكة المتحدة في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقودة في غلين إيغلز عام ٢٠٠٥، ومساعدتنا للبلدان على الإسراع بتقدمها نحو تلبية الأهداف الإنمائية للألفية.

فما مدى نجاح المملكة المتحدة في عملها؟ وماذا نفعل حاليا لمساعدة الثلاثة بلايين نسمة الذين يعيشون في شتى أنحاء العالم في فقر مدقع؟ إن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ الصادر عن إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، المعنون ”العمل على تحقيق التنمية“، يحدد ما فعلناه في الفترة من نيسان/أبريل عام ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس عام ٢٠٠٨ لإحداث تغييرات نحو الأفضل في العالم النامي.

ويقدم التقرير بيانا كاملا بأوجه إنفاق الأموال العامة على مدى السنة الماضية، وبالجهات التي تعهدنا بالإنفاق عليها في السنوات المقبلة، للتصدي للتحديات التي نواجهها.

وعلى سبيل المثال، فإن المملكة المتحدة قامت بما يلي:

- تحسين إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية، وتعزيز التغذية والرعاية الصحية الأساسية لنحو مليون ونصف مليون نسمة في زمبابوي؛
- عن طريق مساهمتنا في منظمة الأمم المتحدة للطفولة ساهمنا في توفير الدعم التغذوي لـ ٨٠ ٠٠٠ طفل يعانون من نقص التغذية الحاد؛
- عن طريق دعمها لبرنامج حكومة الهند المتعلق بتوفير التعليم للجميع بالمرحلة الابتدائية، ساعدت أكثر من ٢٧ مليون طفل آخرين على الالتحاق بالمدارس فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦؛
- عن طريق مساعداتها الإنسانية في أفريقيا، ساهمت في إنجاز برامج في حالات الطوارئ للتغذية، والصحة، والمأوى، والحماية، واستعادة سبل الرزق، تصل خدماتها إلى نحو ٣٠ مليون نسمة؛

- عن طريق مساهمتها في الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، ساعدت على ضمان حصول ٥,٤ ملايين طفل أفغاني الآن على التعليم، وأكثر من ثلثهم بنات؛

والتقرير المعنون ''العمل على تحقيق التنمية '' عبارة عن بيان شامل يوضح ما تحقق في سنة هامة من عمر إدارة التنمية الدولية، حيث أولي المزيد من الاهتمام إلى إيصال المعونة بفعالية وشفافية. وهو سجل للأعمال التي قمنا بها، وبيان بأعمال سنقوم بها، للوفاء بوعدنا بضمان حياة أفضل لفقراء العالم.

المملكة المتحدة والتنمية المستدامة

تستطيع المملكة المتحدة أن تزعم أنها التزمت منذ عهد بعيد بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة. وقد أظهرنا قدرتنا القيادية فيما يختص بالشواغل البيئية العالمية الهامة، ابتداء بالاتجار غير المشروع بالأخشاب والأنواع المهددة بالانقراض، وانتهاء بالاعتراف بالبيئة كبعد رئيسي من أبعاد الحد من الفقر، وأظهرناها قبل وقت قريب فيما يختص بالتمهيد لانعقاد اجتماع بالي المتعلق بتغير المناخ. وينتمي كثير من كبار المفكرين البيئيين في العالم إلى المملكة المتحدة أصلا أو يقيمون فيها، وهذا ينطبق على كثير من المنظمات غير الحكومية البيئية الكبرى في العالم، بينما يبين التاريخ أن الصناعة والتجارة البريطانيتان تسارعان دائما إلى تبين الفرص المرتبطة بالحد من التلوث، وإنتاج منتجات أنظف، وفي الآونة الأخيرة أدركتا الفرص المرتبطة بتقليل الانبعاثات الكربونية. والشبكة الأوروبية للاتجار بتراخيص انبعاثات الكربون، التي تعد الأكثر تقدما بين الشبكات التي من هذا النوع، موجودة في لندن.

إلا أن المملكة المتحدة تترك أيضا أثرا إيكولوجيا عالميا ضخما من حيث الانبعاثات والنفايات الصلبة. فالمملكة المتحدة مستهلك رئيسي تستعمل من الطاقة، حسب النصيب الفردي، ستة أمثال ما يستعمل في كثير من البلدان النامية[(١)]، بينما يبلغ نصيب الفرد فيها من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون نحو مائة ضعف نصيب الفرد من الانبعاثات في بلدان مثل بنغلاديش أو إثيوبيا. ونحن نستورد ٩٠ في المائة من غذائنا، ومستهلكون رئيسيون للأصناف الترفية التي تتراوح بين السيارات والحواسيب، ونستعمل كميات ضخمة جدا من المياه ومن الأخشاب وورق الصحف، كما نولد مقادير ضخمة من فضلات الاستخدام المترلي والإنشائي والصناعي. وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أنتجت المملكة المتحدة نحو ٣٣٥ مليون طن من الفضلات.

(١) International Energy Agency, World Energy Outlook, 2000.

لذلك، وبصرف النظر عن حالات النجاح التي تحققت في الماضي – بداية بالتقليل التدريجي لمركبات الكلورو فلورو كربون وانتهاء بمعالجة الآثار الإقليمية المترتبة على المطر الحمضي أو فرض ضريبة الغاز الأحيائي أو إزالة الرصاص من الوقود – فإن نصيبنا من المسؤولية عن تعزيز التنمية المستدامة بيئيا في الداخل والخارج لا يزال كبيرا. ففي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠٠٢، قدمت المملكة المتحدة ، ضمن مجموعة من البلدان، حججا قوية، اقتنع بها المؤتمر في نهاية المطاف، تدعو إلى زيادة إدماج البيئة في الأهداف الإنمائية. وقد حدد مؤتمر القمة المذكور، بوضوح أشد من أي وقت مضى على الإطلاق، الحقيقة القائلة بأن الفقراء يعتمدون على البيئة لكسب أرزاقهم ويتأثرون تأثرا شديدا بالتغير المناخي، الذي من قبيل الفيضانات وحالات الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية.

وبالتالي، جرى الاعتراف بالاستدامة البيئية باعتبارها دعامة تستند إليها الأهداف الإنمائية الأخرى، وهذا مبدأ مذكور فعلا في الغاية السابعة المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية و لم يكن معترفا به اعترافا كافيا حتى تلك الآونة. إلا أن التقدم نحو تحقيق الغاية السابعة المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية كان مزيجا جامعا بين النجاح والإخفاق (انظر المربع أدناه).

ومنذ صدور إعلان الألفية، ظهر تغير المناخ العالمي باعتباره واحدا من القضايا المحددة لملامح عصرنا ووضع قضايا البيئة والتنمية في بؤرة الصورة بوضوح أشد كثيرا من ذي قبل. وتشير جميع التقييمات العالمية التي جرت مؤخرا، التي من قبيل ”التوقعات البيئية العالمية“ الصادرة عن الأمم المتحدة (٢٠٠٧) و ”تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية“ (٢٠٠٥)، إلى ازدياد تدهور الموارد البيئية والطبيعية. وتدل أحدث تقييمات المناخ على أن تأثير التغير البيئي يحتمل أن يكون ساحقا بالنسبة لمواطني البلدان الفقيرة. فثلث سكان العالم يعيشون الآن بالفعل في بلدان لا تملك كفايتها من المياه، وبحلول عام ٢٠٢٥ (واستنادا إلى الاتجاهات الراهنة) ستضم هذه الفئة ثلثي سكان العالم.

← الهدف ٩ – إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

تفتقر الخطط والسياسات الوطنية للعديد من البلدان النامية إلى تدابير فعالة تعالج التدهور البيئي وتعزز الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية. وقد بيَّن تقييم أجراه البنك الدولي لـ ٥٣ ورقة من ورقات استراتيجية الحد من الفقر محدودية إدماج القضايا البيئية، رغم حدوث تحسن تدريجي في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤.

← الهدف ١٠ – تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

لا يزال ١,١ بليون نسمة مفتقرين إلى إمدادات المياه المأمونة التي يمكن الاعتماد عليها، بينما يفتقر ٢,٦ بليون نسمة إلى المرافق الصحية الأساسية[٢]. وإذا ظلت الاتجاهات الملحوظة منذ عام ١٩٩٠ على حالها، فمن المحتمل أن يعجز العالم عن تحقيق هدف المرافق الصحية تحقيقا كاملا، بعجز قدره ٦٠٠ مليون نسمة تقريبا. والواقع أن تقييم الأمم المتحدة ذاتها يخلص إلى أن تلبية ذلك الهدف ''سيستلزم جهودا استثنائية''.

← الهدف ١١ – تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة

في عام ٢٠٠٥، كان ثلث سكان المدن يعيشون في أحياء فقيرة. ويعيش نصف سكان العالم بالفعل في مدن وبلدات، ويتوقع أن يزداد هذا الرقم إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢ – تحويل تدهور الموارد البيئية إلى مسار عكسي

إذا نظرنا إلى مسار النمو في معظم الاقتصادات النامية، وجدنا أنها تعتمد على استعمال الموارد الطبيعية، لا سيما الغابات والأصول الكامنة تحت سطح التربة. إلا أن هناك عاملا هاما يميز الاقتصادات الناجحة عن الاقتصادات المتعثرة، هو ما إذا كانت الثروة المؤلفة من الموارد تستعمل، أو لا تستعمل، كمصدر لتمويل التنمية.

(٢) UN Global Environment Outlook; GEO-4 (2007).

وبوتسوانا مثال للبلد الذي أدرك هذه الرسالة. فهي بلد فقير إلى أقصى الحدود وغير ساحلي، ومنذ استقلالها حولت ثروتها من الماس إلى نمو اقتصادي عن طريق سياسة مالية حكومية بعيدة النظر والتزام بالاستثمار في مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية.

والعوامل الأساسية التي تساهم في تحويل رؤوس الأموال الطبيعية (الأراضي، والغابات، والمحميات، والأصول الكامنة تحت سطح التربة) تحويلا مستداما إلى نمو اقتصادي طويل الأجل يمكن تجميعها بشكل عام في ''تدابير سوقية'' من قبيل تقييم الموارد البيئية أو الحوافز الدافعة لتغيير السلوك الاقتصادي؛ و ''تدابير حوكمة'' من قبيل تحسين تنظيم الأسواق وزيادة الشفافية فيما يتعلق بتوزيع حقوق الملكية[٣].

وتظل التدابير السوقية نادرة نسبيا في البلدان النامية، وهذا يعزى بدرجة كبيرة إلى شدة التعقيد في تطبيقها. إلا أنه لا يزال من الممكن القيام بعمل فيما يختص بإظهار وبناء الدعم السياسي لتقييم الموارد البيئية تقييما اقتصاديا. وفي الوقت المناسب، وبزيادة التركيز على تحسين إدارة المالية العامة، ستتحسن فرص تصميم السياسة العامة وتطبيقها في هذا المجال.

وعلى النقيض من ذلك، فإن فرص تحسين إدارة الموارد الطبيعية كبيرة جدا في الواقع، لا سيما وأن الحكومات تتحرك بصورة مطردة باتجاه تحقيق الديمقراطية وتحقيق اللامركزية.

- ستكون الإصلاحات التنظيمية أمرا جوهريا لازما لكي نعكس وجود توزيع أعدل للحقوق المتعلقة بالموارد البيئية والطبيعية يعترف، على وجه التحديد، باحتياجات أفقر الناس.
- وزيادة الشفافية في طريقة استعمال الموارد الطبيعية ستكون لازمة، لأجل التصدي لممارسات الفساد التي أصبحت مرادفا للتدهور البيئي. وتعد مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، التي كان للمملكة المتحدة دور رئيسي في إرسائها، نموذجا من نماذج النجاح الشديد لسُبل تشجيع الإصلاح الإداري.

(٣) كما تؤدي العوامل السياسية دورا هاما (من قبيل التغييرات التي تحدث في هياكل السلطة المحلية المرتبطة بتحقيق اللامركزية)، ولكنها تعتمد بدرجة أكبر على الظروف والأحوال وتستجيب بدرجة أقل للإصلاحات المدخلة في مجال السياسة العامة.

- سيلزم تقديم الدعم للمجتمعات المحلية فيما يختص بالاستفادة من هذه الإصلاحات، لكي يتسنى لها التفاوض على صفقة عادلة مع الحكومات والمستثمرين بشأن إمكانية الاستفادة بالموارد الطبيعية.

وزيادة الجهود المبذولة في كل من هذه المجالات ستزيد أيضا من سهولة تكيف الفقراء مع تغير المناخ العالمي – وهناك بليونان من الفقراء يعتمدون اعتمادا مباشرة على الموارد البيئية للحصول على الطعام، ودخل الأسرة المعيشية، والمأوى، والمياه، والمرافق الصحية.

٣ – ما هي مخاطر عدم إحراز تقدم بشأن الغاية السابعة المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية؟

إن المخاطر واضحة من حيث التنمية الدولية. إذ يمثل ضمان الإدارة المستدامة للموارد البيئية، وتوفير المياه المأمونة، وإمكانية الحصول على المرافق الصحية شروطا أساسية لتحقيق الغايات الأخرى المندرجة في ''الأهداف الإنمائية للألفية''، لا سيما الغاية الأولى المتعلقة بالفقر والجوع، والغاية الرابعة المتعلقة بوفيات الأطفال، والغاية الخامسة المتعلقة بصحة الأمهات. وعلى سبيل المثال، فإن بلوغ الغاية المتعلقة بالجوع سيقتضي مضاعفة الطلب الجاري من المياه المخصصة للمحاصيل وحدها[٤]. وستقتضي تلبية الهدف المتعلق بوفيات الأطفال توفير إمكانية الحصول على المياه المأمونة، التي تكفي بالكاد على الصعيد العالمي وتقل عن المطلوب بشكل خطير في أفريقيا جنوب الصحراء. ومن المرجح أن تكون تكاليف القعود عن العمل باهظة، سواء من ناحية التكاليف المباشرة أو الفرص الإنمائية الضائعة. وتقدر الخسائر الاقتصادية المتكبدة بسبب عدم إمكان الحصول على المياه المأمونة والمرافق الصحية بـ ١٤ بليون دولار سنويا بالنسبة لأفريقيا وحدها، وهذا ما يعادل ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف أنحاء القارة. وسيؤدي التآكل التدريجي لقاعدة الموارد الطبيعية، التي يستند إليها النمو في معظم البلدان الفقيرة، والمقترن بتدهور خدمات النظم الإيكولوجية البالغة الأهمية (اتقاء الفيضانات، وتوليد التربة، والإمداد بالمغذيات الدقيقة)، إلى نقص شديد في الخيارات المتاحة أمام الأجيال المقبلة وإلى زيادة القابلية للتضرر من تغير المناخ. وبحلول عام ٢٠٥٠، يمكن أن يتحول أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة إلى مشردين بفعل ارتفاع مناسيب البحار، والفيضانات، والجفاف، بينما يمكن أن تقل المحاصيل الزراعية في بعض البلدان بنسب قد تصل إلى ٥٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات التصدي الإنساني للكوارث تكلف الجهات المانحة في الوقت الحالي ٦ بلايين دولار سنويا،

(٤) Intergovernmental Panel on Climate Change, Fourth Assessment Report.

أو ما مجموعه ٧ في المائة من إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية – وهذا الرقم يحتمل أن يزداد.

٤ – ماذا تفعل المملكة المتحدة في الوقت الحالي؟

إن المملكة المتحدة ملتزمة بالتنمية المستدامة عن طريق برنامجها المخصص للمعونة الدولية، فهي تساعد البلدان النامية على إحداث تحسينات بإقامة توازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتندرج أنشطتنا ضمن ثلاث فئات رئيسية، هي: المساهمات المباشرة المقدمة لتحسين الإدارة البيئية؛ ومعالجة العوامل الأساسية؛ والتصدي لتغير المناخ.

الالتزامات الرئيسية للملكة المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة الدولية

- يجعل الكتاب الأبيض الثالث الذي أصدرته المملكة المتحدة بشأن التنمية الدولية (٢٠٠٦) التنمية المستدامة محورا للأولويات السياسية العامة والالتزامات الحكومية على مدى الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ ويعزز الكتاب المذكور الهدفين الرئيسيين للملكة المتحدة المتمثلين في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- ستتابع المملكة المتحدة للنهاية الالتزامات الدولية التي تعهدت بها مجموعة البلدان الثمانية، بما فيها الإجراءات الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ، وقطع الأشجار المخالف للقانون، وزيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا.
- صدقت المملكة المتحدة على اتفاقات بيئية متعددة الأطراف تشمل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر، وحماية طبقة الأوزون، والملوثات العضوية الدائمة.
- يمثل مرفق البيئة العالمية أداة مالية مكملة للعديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد زادت المملكة المتحدة من مساهمتها لهذا المرفق، وهي ملتزمة بمواصلة إعادة ملء صندوقه.
- تلتزم المملكة المتحدة بجدول أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يشمل طائفة كبيرة من الأعمال لمعالجة الفقر والتدهور البيئي، بما في ذلك أعمال الرصد المتعلقة بالهدف ١١ المندرج تحت الغاية السابعة المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

- وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢) الالتزامات الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وتقوم إدارة التنمية الدولية بدور قيادي في أربعة مجالات، تشمل التكامل البيئي وإمكانية الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية.
- تبين استراتيجية التنمية المستدامة للمملكة المتحدة (٢٠٠٥) التزامات المملكة المتحدة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة الدولية الهادفة إلى الحد من الفقر.

تحسين الإدارة البيئية

تعمل المملكة المتحدة على كل من الصعيد القطري، وعن طريق المشاركات الدولية، على دعم تحسين إدارة الموارد البيئية التي من قبيل المياه، والغابات، ومصائد الأسماك، والتنوع البيولوجي، والأراضي. ونحن نعرف الكثير عما يؤدي إلى النجاح وعن أسباب ذلك النجاح. وعلى سبيل المثال، نعرف أن من المرجح إلى حد بعيد أن يستثمر الناس في الإدارة البيئية متى كانت لديهم حقوق في الأراضي واضحة ومأمونة.

ففي إندونيسيا، نقوم، عن طريق برنامجنا المخصص للغابات والجامع بين العديد من أصحاب المصلحة، بمساعدة المجتمعات المحلية والحكومات المحلية والمجتمع المدني على العمل سويا لتزويد الفقراء بإمكانية مضمونة للاستفادة بأراضي الغابات التي أصابتها عوامل التعرية بالفعل. وفي كمبوديا، حيث لا يحوز ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية سندات رسمية للملكية الأراضي، نقدم الدعم للإقرار بالحقوق في الأراضي، التي تبين أنها تزيد الإنتاجية الزراعية بنسب تصل إلى ٦٠ في المائة.

وفي تنزانيا، عملت المملكة المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدة الحكومة على تحسين إدماج الإدارة البيئية في استراتيجيتها الوطنية للنمو والحد من الفقر. وشملت المساعدات وضع مؤشرات الفقر والتنمية كجزء من نظام رصد الفقر وعمليات الميزنة المتضمنة في ''الاستراتيجية''، والعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على وضع الاستراتيجية. ولذلك، يتصل ١٤ في المائة من الأهداف في شتى القطاعات الرئيسية في الاستراتيجية بالإدارة البيئية، وهي من قبيل الحد من تدهور الأراضي وتلوث المياه وفقدان التنوع البيولوجي.

وعن طريق دعمنا للمبادرات العابرة للحدود، أخذنا نساعد على تحسين إدارة الموارد الطبيعية البالغة الأهمية التي كانت على مدار التاريخ بمثابة نقاط الوميض للنزاعات الإقليمية. وتمثل مبادرة حوض النيل منتدى للحوار فيما بين عشرة بلدان تتاخم نهر النيل.

وهذا المنتدى أتى بطائفة من أصحاب المصلحة ومن الحلول عددهم يفوق ما سُجل من قبل، كما ساعد على حفز النمو الاقتصادي. وبالمثل، فإن مبادرة مياه جنوب آسيا تشجع على الحوار بشأن تقاسم المنافع المتولدة من استغلال المياه فيما بين سبعة بلدان، كما تشجع التعاون الإقليمي بشأن الأبحاث.

معالجة العوامل الأساسية

الحصول من التجارة على عائد أكبر

تمثل الإصلاحات المدخلة على سياسة التجارة الدولية واحدة من الطرائق التي تعد جوهرية بمعنى الكلمة بفضلها يمكن للمملكة المتحدة أن تؤثر على التغيير المؤدي إلى دعم التنمية المستدامة بيئيا. فمعظم السلع المتبادلة مع البلدان النامية مستمدة من موارد طبيعية، وتوفر فرصا لتشجيع استعمال هذه الموارد استعمالا مستداما بينما تكفل أيضا للفقراء نصيبا عادلا. وقد أنشأت المملكة المتحدة في جميع القطاعات الحكومية وحدة للسياسة التجارية تهدف إلى تعزيز التناسق في سياسات المعونة والتجارة وإلى المساعدة على إيلاء مزيد من الأولوية لاحتياجات البلدان النامية.

ودعمنا لمبادرة الاتحاد الأوروبي، المسماة ''مبادرة إنفاذ قوانين الغابات، وإدارة الغابات، والاتجار بمنتجاتها''، يعد مثالا جيدا يبين كيفية تعزيز التجارة للإنتاج المستدام في البلدان الفقيرة. وتشجع اتفاقات الشراكة الطوعية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتجة على الاتجار بالأخشاب المقطوعة بطريقة قانونية. وفي الوقت نفسه، يساعد الاتحاد الأوروبي على تحسين إدارة الغابات في تلك البلدان. وثمة مفاوضات جارية في الوقت الحالي بين الاتحاد الأوروبي، وإندونيسيا، وماليزيا، والكاميرون، وغانا، والهدف هو التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية ٢٠٠٨.

وتقود المملكة المتحدة الجهود الرامية إلى معالجة صيد الأسماك غير القانوني، بوسائل تشمل تقديم الدعم إلى صناعة صيد الأسماك ومجلس الإشراف البحري ومؤسسة التجارة العادلة، وذلك لتشجيع المصادقة على منتجات مصائد الأسماك. وهذا سيساعد على ضمان مجيء الإمدادات السمكية مستقبلا إلى الاتحاد الأوروبي من مصادر قانونية وبصورة مستدامة.

كما أن التجارة تتيح إمكانية تعزيز التنمية المستدامة بيئيا بتسريع التنمية وزيادة استعمال المنتجات والخدمات والتكنولوجيات المنخفضة الكربون. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة التجارة والتنمية، التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والمرتبطة ببرنامج الدوحة الإنمائي، تبحث سبل تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على طائفة من المنتجات

المنخفضة الكربون، التي من قبيل أجزاء العنفات الريحية والخلايا الفولطا ضوئية. وإزالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية تشجع على انتشار التكنولوجيات المستدامة والمهارات اللازمة لاستعمالها، كما تشجع على موالاة الابتكار.

تقييم الموارد البيئية

يمثل النمو الاقتصادي المستدام أقوى وسيلة وحيدة لانتشال البشر من هوة الفقر، وهو يقوم إلى حد كبير في معظم البلدان الفقيرة على الثروة المستمدة طبيعيا. ونحن نبحث، كلما أمكن، عن فرص لتشجيع شريكاتنا من البلدان النامية على تقييم الموارد البيئية وعلى إدراك الفرص التي يتيحها تحسين الإدارة البيئية.

وقد أدى التقييم الاقتصادي لإسهام الموارد الطبيعية في نمو غانا، وهو تقييم مدعوم من إدارة التنمية الدولية والبنك الدولي، إلى مشاركة طويلة الأجل مع وزارة المالية فيما يتعلق بتكاليف التدهور البيئي. وقد تبين أن الموارد الطبيعية تولد ٢٥ في المائة من الإيرادات الحكومية. وأدت هذه المبادرة إلى مشاركة إيجابية من قبل وزارة المالية بشأن تكاليف التدهور البيئي – التي بينت الحسابات أنها ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا – وبشأن أهمية استعمال الموارد الطبيعية استعمالا مستداما لتحسين احتمالات النمو الطويل الأجل.

كما قدمت المملكة المتحدة الدعم المالي والتقني لصغار مزارعي الكاكاو في غانا، وأقدمت في عام ١٩٩٩ على ضمان قرض بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني لإنشاء شركة لتسويق الكاكاو بشروط تجارية عادلة. والأمر الهام هو أن ضمان إدارة التنمية الدولية لذلك القرض قد احتوى على حكم قانوني مبتكر، يمكّن المزارعين من امتلاك ٣٣ في المائة من أسهم الشركة القابضة، مما يعطيهم نصيبا في تحديد كيفية إنتاج شيكولاتة معاملهم وكيفية بيعها، فضلا عن حصة من الإرباح.

بناء القدرات

يتيح تقييم الأصول الطبيعية تقييما أفضل فرصا لبناء القدرات وتعزيز النظم الوطنية للإدارة البيئية. وإلى حد كبير، ما زالت هذه النظم تعاني من نقص التمويل في الميزانيات الوطنية، وتقوم إدارة التنمية الدولية ببيان مبررات زيادة التمويل المتعلق بالبيئة من خلال عملية الميزانية. ويتيح التحول نحو تخصيص دعم الجهات المانحة لأولويات البلدان النامية فرصا معينة لتحقيق ذلك. وقد كنا نعمل مؤخرا مع الحكومة الأيرلندية على وضع وتنفيذ توجيهات لتمكن برامج دعم الميزانية من تلبية احتياجات بناء القدرات في مجال إدارة البيئة تلبية أفضل.

وعلى الصعيد الدولي، ظلت المملكة المتحدة تحرز تقدما ملموسا من خلال حواراتنا المتعلقة بالتنمية المستدامة مع البرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والمكسيك، والهند. والقصد من هذه الشراكات الثنائية، المتفق عليها على المستوى الوزاري والمدعومة بصندوق يبلغ رصيده نحو ١١ مليون جنيه إسترليني على مدى الأربع سنوات التي تبدأ من ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الوفاء بالتزاماتنا في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي العام الماضي، وقّعنا على خطط عمل استراتيجية مع الصين والمكسيك؛ ونحن نضع الآن خطط عمل مع بلدان أخرى نتحاور معها. وخطط العمل المذكورة توجه أنشطة محددة تجري في إطار الحوارات، وقد شُرع في العام الماضي في عديد من الأنشطة المولدة للحماس.

فعلى سبيل المثال، نعمل حاليا مع مقاطعة يونان، في الصين، على تبادل أفضل الممارسات في مجال كفاءة الموارد الصناعية وإدارة النفايات، بالاستفادة من خبرة برنامج المملكة المتحدة الوطني للتكافل الصناعي؛ ونقوم بأعمال مماثلة مع المكسيك، حيث أدرج بالفعل نهج البرنامج الوطني للتكافل الصناعي في مشروع الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات. ونضطلع أيضا بمجموعة من المشاريع في الهند لوضع ممارسات للحراجة المستدامة لغابات المجتمعات المحلية يكون من شأنها جلب منافع اقتصادية وبيئية واجتماعية.

البحوث

نحن نستثمر ما يصل إلى بليوني دولار في بحوث التنمية على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، وذلك للمساعدة على التصدي للتحديات العالمية التي يحتمل أن يكون أشد المتأثرين بها هم البلدان الفقيرة والفقراء، وهي تحديات من قبيل تغير المناخ، والتحركات السكانية، وارتفاع أسعار النفط والأغذية. وهذا يشمل إجراء بحوث تتعلق بتقييم الموارد الطبيعية فضلا عن النظر في كيفية تأثير العمليات السياسية وإصلاح السياسيات والمسائل المؤسسية على إدارة الموارد الطبيعية.

وسيعالج برنامج البحوث المعني بتسخير خدمات النظام الإيكولوجي للحد من الفقر، المدعوم من إدارة التنمية الدولية، المشاكل المعقدة المرتبطة بإدارة النظم الإيكولوجية على نحو مستدام، وذلك لأغراض الحد من الفقر. وتستند الأعمال إلى نتائج ”تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية“. وسيساعد تلك الأعمال البلدان النامية على وضع وإدارة مشاريع بحثية ناجحة، واستحداث أدوات أفضل لتقييم خدمات النظام الإيكولوجي وأثرها على رفاه الإنسان.

التصدي لتغير المناخ

لا يمكن حاليا تفادي آثار تغير المناخ الذي سيقع على مدى الجيل المقبل. إلا أن هناك الكثير مما يمكن فعله، بل يجب فعله، لمساعدة البلدان النامية على التكيف وحماية الفئات الأضعف. وستسعى أعمال المملكة المتحدة في ثلاثة مجالات ذات صلة بالموضوع إلى تحقيق ذلك من خلال ما يلي: مساعدة البلدان على فهم مخاطر تغير المناخ وسبل التكيف؛ ومساعدتها على دمج هذه المعرفة في الاستراتيجيات الإنمائية؛ وتوفير التمويل اللازم لتغطية التكاليف الإضافية لبناء المرونة في مواجهة المناخ.

آثار تغير المناخ

بحلول عام ٢٠٨٠، يمكن أن يتأثر بسوء التغذية ٦٠٠ مليون شخص إضافي على الصعيد العالمي. ويمكن أن يتعرض ٤٠٠ مليون شخص إضافي إلى الملاريا. ويمكن أن يعيش ١,٨ بليون شخص إضافي دون مياه كافية.

وبحلول عام ٢٠٥٠، يمكن أن يتشرد ٢٠٠ مليون شخص بسبب ارتفاع مناسيب البحار والفيضانات، والجفاف.

ومن المحتمل أن تختفي الكتل الجليدية والثلجية الضخمة في جبال الهيمالايا بحلول عام ٢٠٣٥، مما سيؤثر على إمدادات المياه لثلاثة أرباع بليون شخص في آسيا.

وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت المملكة المتحدة ”صندوق الحد من تغير المناخ“ برصيد قدره ١,٥ بليون دولار ليكون وسيلة لزيادة التمويل سعيا إلى التصدي لتغير المناخ وما يرتبط به من تحديات الإدارة البيئية. وستشمل مجالات التركيز ما يلي: تمويل التكنولوجيا النظيفة للحد من تغير المناخ؛ وتشجيع الاستثمارات المتعلقة بإدارة الغابات إدارة مستدامة؛ وقيادة عملية دمج المرونة في مواجهة المناخ ضمن الخطط والميزانيات الإنمائية القطرية.

ونحن حاليا نزيد كثيرا ما نقدمه من دعم للبحوث في مجال التكيف، مع ربطه بشبكة من الشبكات المعنية بتغير المناخ لكفالة إمكانية استفادة البلدان النامية من هذه المعرفة. وقد أنجزنا تقييمات للمخاطر المناخية في أربعة بلدان (الهند، وبنغلاديش، وكينيا، والصين) وندعم حاليا إجراءات محددة ترمي إلى مساعدة الفقراء على التصدي في المناطق السريعة التأثر مثل مناطق بنغلاديش الساحلية الرملية ومناطقها الموحلة، المعروفة باسم جزر طرح النهر، وهي مناطق منخفضة ومكشوفة.

٥ - تصعيد إجراءاتنا لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة

من الضروري حاليا أن نعزز إجراءاتنا في عدد من المجالات المثبتة والاستراتيجية التي يُحتمل أن تحقق منفعة إنمائية، وأن تساعد في تحقيق الغاية السابعة المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

دمج منظور إنمائي محكم ضمن تحديات تغير المناخ العالمي. يحمل تغير المناخ بين طياته قدرة على تركيز الاهتمام الدولي من جديد على الغاية السابعة المدرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك أكثر من أي مسألة من المسائل البيئية الراهنة. وتشمل النتائج المتصلة بالموضوع التي تشكل حاليا أولويات رئيسية بالنسبة للمملكة المتحدة، ما يلي:

- إعادة تأطير المناقشة المتعلقة بتغير المناخ لكي تُعتبر التنمية عنصرا محوريا للاتفاق على صفقة عالمية عادلة لما بعد عام ٢٠١٢، والقيام، تيسيرا لذلك، بإنشاء تحالف لمساعدة البلدان النامية على تحديد أهدافها والتفاوض بشأنها؛
- مساعدة البلدان النامية حاليا على الانتقال إلى مسارات النمو المعتمدة على تقليل انبعاثات الكربون والمرونة في مواجهة المناخ، بدعم من ''الصندوق الاستراتيجي للمناخ'' المقترح إنشاؤه.

مساعدة البلدان النامية على تحقيق فهم أفضل لاقتصاديات إدارة الموارد الطبيعية وكيفية وضع استراتيجيات النمو المستدام. وهذا يعني، بالنسبة للبلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية بشكل خاص، ما يلي:

- زيادة كبيرة في حجم المعلومات الجيدة المتاحة لمقرري السياسات فيما يتعلق بكيفية دعم الموارد الطبيعية والخدمات البيئية للنمو الاقتصادي؛
- تقديم مشورة محددة وعملية في مجال السياسات فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لإدامة النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل؛
- تعزيز حجم ونوعية الحوار بين وزارات المالية ووزارات البيئة/الموارد الطبيعية.

مواصلة تعزيز الإدارة البيئية بتقديم الدعم لأجل تحسين السياسات والقدرات المؤسسية على الصعيد القطري، فعلى سبيل المثال، من الضروري القيام بما يلي:

- التيقن من قدرة البلدان على استعمال مياهها النادرة بالفعل أفضل استعمال بكفالة امتلاكها خططا وطنية وحيدة للموارد المائية لتلبية الاحتياجات الأساسية، ودعم

النمو الزراعي والصناعي، والتأهب للتقلبات المناخية المتزايدة، وضمان التخصيص العادل لتفادي نشوب النزاعات داخليا ومع الدول المجاورة؛

- كفالة سبل الاستفادة من الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية الحيوية لأفقر الفئات وتزويد تلك الفئات بما تحتاجه من دعم إضافي لإيجاد سبل عيش مستدامة؛
- مواصلة دعم المبادرات العالمية الناجحة، التي من قبيل ''حوارات التنمية المستدامة'' و ''المبادرة المعنية بالفقر والبيئة'' المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاستفادة من تلك المبادرات(٥).

تقديم مزيد من الدعم المباشر للأعمال الناجحة في بلوغ أهداف محددة من أهداف الغاية السابعة المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير المياه المأمونة والصرف الصحي، فمثلا:

- توفر المملكة المتحدة لبنغلاديش برنامجا للصرف الصحي والنظافة العامة وإمدادات المياه يتكلف ٧٥ مليون دولار، وينفذ بالاشتراك مع الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وذلك فضلا عن برنامج مماثل في إثيوبيا.

تسخير قدرة التجارة على التغيير في تشجيع التنمية المستدامة بيئيا، وذلك بالقيام بما يلي على سبيل المثال:

- استغلال الحوار الجاري حول ارتفاع أسعار النفط لإحراز تقدم في مجال إصلاح التجارة الزراعية لإعطاء الدول النامية حوافز على الاستثمار في إصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية؛
- زيادة المعونة لصالح التجارة لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص الجديدة مثل نقل التكنولوجيات البيئية لتقليل انبعاثات الكربون وما يتصل بها من خدمات؛

(٥) تقدم ''المبادرة المعنية بالفقر والبيئة'' الدعم المالي والتقني لضمان اتساق العمليات الوطنية للتخطيط والميزانية مع نتائج الغاية السابعة المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

- وضع مقاييس الاستدامة ومعايير عالمية لمنتجات معينة واستعمال هذه المقاييس من جانب منظمة التجارة العالمية كمرجعية[٦].

٦ - تحقيق فعالية المعونة دعما للأهداف الإنمائية للألفية

يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ تضافر جهود جميع البلدان، الغنية منها والفقيرة، المتقدمة منها والنامية. ويجب على البلدان النامية أن تضطلع بالريادة في وضع السياسات والاستراتيجيات التي ستساعدها على التطور، ومكافحة الفقر، والتقليل من تعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية. لكن للبلدان الغنية أيضا دور حيوي عليها أن تضطلع به، ويتمثل في توفير معونة كافية من النوعية المطلوبة، والتركيز على ما تحقق من نتائج.

وتمثل سنة ٢٠٠٨ سنة رئيسية بالنسبة للتنمية الدولية. فسيتيح منتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، ونداء العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واجتماع الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية فرصا عظيمة للتوصل إلى اتفاق في المجالات الحيوية التي ستعمل على تحسين حالة الفقراء.

وتود حكومة المملكة المتحدة أن ترى اجتماعات عام ٢٠٠٨ وهي تُولّد تقدما في المجالات التالية:

- **زيادة المعونة** - تعزيز جهودنا الرامية إلى كفالة بلوغ أهداف الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الثمانية المعلنة عام ٢٠٠٥.
- **تحسين المعونة** - زيادة فعالية المعونة بالنسبة للفقراء، باحترام القيادة القطرية.
- **التركيز على النتائج** - توليد زخم سياسي أكبر، سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فزيادة المعونة أمر حيوي إذا كان المراد هو تشجيع التنمية الطويلة الأجل والتصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ. والمعونة لازمة للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتلبية الاحتياجات الفورية للفقراء. وهذا أمر يتسم بأهمية مزدوجة بالنظر إلى توقع زيادة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ.

---

(٦) ينظر حاليا مشروع التكنولوجيا العالمية، التابع للمكتب المعني بتغير المناخ، في الدور الذي تؤديه المقاييس الدولية في تشجيع تكنولوجيات تقليل انبعاثات الكربون.

أما **تحسين المعونة** فيعني التأكد من أن كل دولار من دولارات المعونة يُحدث أقصى درجات التأثير على حياة الفقراء. وهذا يعني كفالة ألا يقتصر دور المعونة على تحقيق نتائج قصيرة الأجل حاليا، بل أن تساعد أيضا على تعزيز الدول لتكتسب الفعالية وتتحمل المساءلة وتكون قادرة على مكافحة الفقر في الأمد الطويل. وذلك يعني توفير المعونة بسبل تساعد في بناء قدرات الدول، لتتمكن من وضع السياسات وتوفير الخدمات الحيوية للفقراء. وهو يعني المساعدة على كفالة أن تكون الدول مسؤولة بدرجة أكبر أمام مواطنيها عن استعمال مواردها الخاصة واستعمال الموارد المقدمة من الجهات المانحة. وفي الأجل الطويل جدا، يعني ذلك مساعدة البلدان الفقيرة على أن تزيد اعتمادها على نفسها وألا تظل في حاجة إلى المعونة.

ويعني **التركيز على النتائج** أنه يجب على الحكومات الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن الاقتصار على التمويل الحكومي وتغيير السياسات لن يكون كافيا. وتُعنى مبادرة نداء العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتشمل القطاع الخاص، والجماعات الدينية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وبتحديد ما يلزم عمله حاليا. وقد أحرزنا، في منتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥، بعض التقدم الحيوي، لكننا ما زلنا نواجه تحديا هائلا. ولن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية دون بذل جهود جبارة. أما إذا عملنا بدقة ومع طائفة أكبر تشمل الجهات الفاعلة وبمزيد من التعاون، فسنتمكن حينئذ من تحقيق ما حددناه لأنفسنا من أهداف. وذلك ما يستهدفه ”نداء العمل“.

٧ - ما تقوم به المملكة المتحدة لزيادة فعالية المعونة؟

الوفاء بالتزاماتنا من حيث حجم المعونة

إن المملكة المتحدة أحد أكبر المانحين الثنائيين في العالم. فقد تضاعفت مساعداتنا الإنمائية الرسمية ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٧، حيث زادت من بليونين ومائة ألف جنيه إسترليني إلى ٦,٨٥ بلايين جنيه إسترليني في السنة بحلول عام ٢٠٠٦. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة زيادة المعونة لبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٣، أي قبل سنتين من موعد بلوغ حجم المعونة المستهدف المشترك، الذي وافق عليه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥. ونحن نسير بخطى ثابتة على المسار الصحيح لتحقيق هذا الهدف. وسوف تتجاوز المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة المساعدات مبلغ ٩ بلايين جنيه إسترليني، أي ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، وهي زيادة بأكثر من ٤ بلايين جنيه إسترليني على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة

تؤيد المملكة المتحدة بقوة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، باعتباره معلما هاما على درب تحسين أثر المعونة في حياة الفقراء. وقد بيّنت دراسة استقصائية عن رصد تنفيذ إعلان باريس، أُجريت عام ٢٠٠٦، أن المملكة المتحدة في طريقها نحو تحقيق جميع أهداف إعلان باريس وأن أداءنا يفوق متوسط أداء الجهات المانحة في جميع المجالات. إلا أننا، سعيا إلى استمرار قوة أدائنا، نعمل على ضمان إدراج مبادئ إعلان باريس بصورة تامة في سياساتنا وإجراءاتنا واستراتيجياتنا.

وقد خطونا خطوات لتحسين فعالية المعونة تمشياً مع جميع مبادئ باريس الخمسة، وهي:

تولّي البلدان زمام الأمور بنفسها: هو أساس إعلان باريس. فبدون ذلك، لن تحقق المعونة هدف تقليل الفقر بشكل دائم. إننا ندعم مبدأ تولي البلدان زمام الأمور بنفسها، بالاتفاق على ترتيبات الشراكة من أجل التنمية لمدة عشر سنوات مع البلدان الشريكة. وعلى مدى العامين الماضيين، أبرمنا مثل هذه الاتفاقات مع كل من اليمن، وزامبيا، وباكستان.

كما تؤيد المملكة المتحدة، بموقفها بشأن المشروطية، مبدأ تولي البلدان زمام الأمور بنفسها. فموقفنا هو أن المشروطية لا ينبغي أن تُستخدم لفرض خيارات محددة في السياسات العامة على البلدان المستفيدة. وقد وُفقنا أيضا في التأثير على البنك الدولي لكي يصدر مبادئ الممارسات الجيدة الجديدة بشأن المشروطية.

وإضافة إلى العمل مباشرة مع الحكومات، نؤيد تعزيز مبدأ تولي البلدان زمام الأمور بنفسها والمساءلة بين الدول ومواطنيها، من خلال تعزيز البرلمانات ودعم منظمات المجتمع المدني. ففي نيجيريا، لدينا برنامج تكلفته مليونان وستمائة وخمسين ألف جنيه إسترليني لتعزيز قدرات الجمعية الوطنية. وفي أفغانستان، نساعد منظمة غير حكومية، هي ''المنظمة العالمية للنساء''، لتمكين المرأة ومساعدتها على التأثير في السياسة العامة.

الركيزة الثانية لإعلان باريس هي **التوافق**. ومعنى التوافق هو أن تجعل الجهات المانحة مجمل دعمها قائما على استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان الشريكة ومؤسساتها وإجراءاتها. والتوافق مهم، لأن المعونة تكتسي قدرا أكبر من الفعالية في الحد من الفقر على الفور وفي بناء دول فعالة ومسؤولة إذا كانت تؤدي عملها **مع** السياسات والنظم الحكومية، بدلا من تجاوزها.

ففي رواندا، على سبيل المثال، يُنفق معظم المعونة المخصصة لقطاع الصحة عن طريق المنظمات غير الحكومية أو الحكومة المحلية أو مشاريع منفصلة للجهات المانحة، وليس من خلال الحكومة المركزية. ونتيجة لذلك، لا تتلقى جهود مكافحة البعض من أكثر الأمراض انتشارا سوى حصة صغيرة من المعونة. وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية لتوسيع نطاق الخدمات الصحية، على أساس الأخذ بما من شأنه العمل لصالح الفقراء، ولكن ليس لديها ما يكفي من التمويل المركزي لتنفيذ استراتيجيتها هذه.

وتدل تجربتنا على أن أفضل طريقة لتقوية النظم الحكومية في الظروف المؤاتية هي استخدام تلك النظم. ونحن نستخدم ثلاثة 'التزامات شراكة' لمعرفة ما إذا كان ينبغي لنا استخدام المعونة التي نقدمها لدعم سياسات الحكومات الشريكة واستراتيجياتها، وهي:

- الالتزام بالحد من الفقر؛
- احترام حقوق الإنسان؛
- الالتزام بتعزيز الإدارة المالية العامة والحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

وفي البلدان التي تفي فيها الحكومة الشريكة بهذه الالتزامات، نتوافق مع أولويات الحكومة ونستخدم النظم القطرية لإدارة أموالنا، وذلك مثلا بتوفير الدعم للميزانية أو النهوج الأخرى القائمة على البرامج.

وتقف المملكة المتحدة سنداً للأولويات القطرية، بتوفير الدعم للميزانيات الهادفة إلى الحد من الفقر، سواء كان دعما عاما أو بحسب القطاعات، في البلدان التي نعتقد أن حكومتها الشريكة تفي بالتزامات الشراكة الثلاثة. وفي الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، قدمنا الدعم لميزانيات ١٤ بلدا، وهو ما يشكل ١٨ في المائة من برنامجنا الثنائي الإجمالي. كما نؤيد النهوج القطاعية الشاملة التي تجنِّد الدعم المقدم من الجهات المانحة لخدمة الاستراتيجيات التي تقودها الحكومة في قطاعات معينة. وفي ملاوي، ندعم برنامجا متكاملا من الخدمات الصحية الأساسية للحد من الأمراض والوفيات السابقة لأوانها في صفوف الفقراء. وقد زاد عدد النساء اللواتي يلدن في مستشفيات معينة في ملاوي بنسبة ٢٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٦.

الركيزة الثالثة لإعلان باريس هي **المواءمة**. ومعنى المواءمة هنا هو أن تنسِّق الجهات المانحة أعمالها بشكل أفضل وتعتمد إجراءات مشتركة بسيطة وشفافة. والمواءمة مسألة مهمة، لأن المعونة غير المنسَّقة يمكن أن تحيد بالموظفين الحكوميين والوزراء عن أداء وظائفهم الأساسية ليتولوا إدارة مشاريع وبرامج لفرادى الجهات المانحة. وفي عام ٢٠٠٥، أظهرت تقديرات لجنة المساعدة الإنمائية أن ٣٤ بلدا استقبلت ١٠ ٤٥٣ بعثة من الجهات المانحة،

واحدة لكل بلد في كل يوم عمل. وازداد متوسط عدد الجهات المانحة التي كان على كل بلد شريك التعامل معها، من نحو ١٢ في ستينات القرن الماضي إلى أكثر من ٣٠ في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥.

وتعمل المملكة المتحدة مع جهات مانحة أخرى من أجل مواءمة المعونة بعدد من الطرق، هي:

- العمل مع الشركاء والجهات المانحة الأخرى لإقرار **استراتيجيات المساعدة المشتركة**، في غانا وتنزانيا على سبيل المثال؛
- إيجاد **مكاتب مشتركة للجهات المانحة**، في السودان وكمبوديا على سبيل المثال؛
- إقرار **اتفاقات التعاون بالتفويض أو "الشراكة غير المعلنة" مع جهات مانحة أخرى**. وهذا يمكّننا من تنظيم تدفق أموالنا من خلال جهات مانحة أخرى، ويقلل من العبء الإداري الملقى على عاتق البلدان الشريكة. ففي اليمن، على سبيل المثال، وافقت المملكة المتحدة مؤخرا على تقديم مساهمة بمبلغ ٣,٥ ملايين جنيه إسترليني لحكومة هولندا على مدى خمس سنوات لتمويل برامج صحية؛
- العمل مع البلدان الشريكة والجهات المانحة الأخرى للاتفاق على **تقسيم عمل** أفضل فيما بين الجهات المانحة. ففي زامبيا مثلا، قدّرت وزارة المالية أن عملية تقسيم العمل التي قادتها الحكومة، وشاركنا فيها، خفضت تكاليف المعاملات بما لا يقل عن نسبة ٥٠ في المائة؛
- في البلدان التي توجد فيها نظم ضعيفة ولدينا قلق بشأن قدرتها الائتمانية من حيث تقديم الدعم للميزانية، نوجه المعونة من خلال **صناديق استئمانية متعددة المانحين**، تشتمل على مبادئ النهوج القائمة على البرامج. ومن الأمثلة على ذلك الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، الذي يدير شؤونه البنك الدولي.

والعنصر الرابع في إعلان باريس هو **الإدارة من أجل تحقيق نتائج إنمائية**. ولزيادة تحسين تركيزنا على النتائج، نشرنا 'خطة عمل بشأن النتائج'؛ وهي تبيّن الإجراءات ذات الأولوية لضمان قيامنا، نحن وشركاؤنا، باستخدام الأدلة على نحو فعال من أجل تحسين النتائج الإنمائية.

وقد أنشأنا في إدارة التنمية الدولية لجنة استشارية مستقلة معنية بالآثار الإنمائية للمساعدة على تقييم أثر المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة. كما نعمل مع جهات مانحة أخرى لإقامة الأدلة عما يصلح وما لا يصلح عن طريق وضع نهوج مشتركة لتقييم الأثر من

خلال شبكة التقييم التي أنشأتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة من الشبكات المعنية بتقييم الأثر، واستحداث المبادرة الدولية الجديدة المعنية بتقييم الأثر.

ونعمل مع جهات مانحة أخرى على تعزيز فهمنا لفعالية مختلف المانحين المتعددي الأطراف، وقد جمعنا لأجل شركائنا الرئيسيين ملخصات لفعالية التنمية المتعددة الأطراف، نُشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وهذه الملخصات تقدم أهم المعلومات عن الكيفية التي بفضلها تفلح كل منظمة من المنظمات المتعددة الأطراف في إدارة مواردها، وتساهم في النتائج المحققة على أرض الواقع، وتبني من أجل المستقبل والعمل مع الآخرين.

كما نعمل مع جهات مانحة أخرى، من خلال مجموعة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، لبناء فهم مشترك وقاعدة أدلة عن فعالية مختلف المانحين المتعددي الأطراف، والقيام برصد فعالية الأطراف المتعددة. وسوف تُستخدم هذه الأدلة لإثراء عمليات الإصلاح الجارية وإرشاد أصحاب قرارات تخصيص الموارد. وهذه المجموعة شجعت أيضا الأطراف المتعددة على البحث عن سبل لتحسين الإبلاغ الذاتي عن أدائها.

والمبدأ الخامس والأخير من مبادئ إعلان باريس هو أن الجهات المانحة والبلدان الشريكة **تسائل بعضها البعض** عن النتائج الإنمائية. فالجهات المانحة والشركاء يتعهدون بإجراء تقييمات متبادلة ترصد ما أحرزوه من تقدم في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها من حيث فعالية المعونة. وإنشاء آليات فعالة للجهات المانحة والبلدان الشريكة لمساءلة بعضها بعضا عن سلوكها وأثرها في النتائج الإنمائية يمكن أن يوجِد الحوافز لتغيير سلوك الجهات المانحة والشركاء. كما يمكن أن يزيد من الفرص المتاحة أمام البرلمانات والمجتمع المدني للضغط على الجهات المانحة والحكومات لتحقيق النتائج المرجوة.

إن هدف إعلان باريس يلزم الجهات المانحة والشركاء بشيء واحد، هو تطوير آليات المساءلة المتبادلة على الصعيد القطري. وتعتقد المملكة المتحدة أن امتلاك الجهات المانحة والشركاء آليات أفضل لمساءلة بعضها البعض أمر ضروري أيضا على الصعيد الدولي. ونحن ندعم العمل من خلال لجنة المساعدة الإنمائية لتقييم الآليات القائمة على الصعيدين القطري والدولي، والبحث عن الثغرات والنظر في كيفية معالجتها. ونود أن نرى تقدما يُحرز في معالجة هذه القضايا في منتدى أكرا الرفيع المستوى، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

الضغط من أجل إحراز تقدم أسرع وأعمق على الصعيد العالمي من حيث فعالية المعونة

تعمل المملكة المتحدة أيضا، إضافة إلى ضمان تنفيذها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة تنفيذا تاماً، على تشجيع إدخال المزيد من الإصلاحات على نظام المعونة الدولي.

إننا نقوم بدور رئيسي في الأعمال التحضيرية **للمنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة** الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في أكرا، بغانا. ونحن نمارس الضغوط لكي تقوم البلدان الشريكة بدور قيادي قوي في هذا المنتدى. ونعمل مع البلدان الشريكة وجهات مانحة أخرى ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع الاتفاق على جدول أعمال طموح لأكرا.

وتود المملكة المتحدة أن يكفل اجتماع أكرا الاتفاق، لا سيما على الأمور التالية:

- تحسين القدرة على التنبؤ بالمعونة؛
- تعزيز إدارة المعونة؛
- الحد من انتشار المعونة؛
- تعزيز الحوافز التي تدفع الجهات المانحة لاستخدام النظم القطرية وتعزيزها؛
- إحراز تقدم أسرع في تحرير المعونة من الشروط.

وبعد اجتماع أكرا، تريد المملكة المتحدة أيضا أن تعمل مع الشركاء لإيجاد الزخم الدولي اللازم لإصلاح مؤسساتنا الدولية، ولجعلها أكثر تمثيلا وأكثر قدرة على التصدي بفعالية للتحديات العالمية الراهنة. ومن الأولويات في هذا الصدد تحسين الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للبلدان الخارجة من التراعات. وحكومة المملكة المتحدة، بقيادة رئيس وزرائنا، ملتزمة بهذا الأمر.

٨ - التركيز على النتائج: نداء العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

حظي رئيس وزرائنا، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بشرف إطلاق النداء، مع الأمين العام للأمم المتحدة، للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لتشجيع المجتمع الدولي على التعجيل بإحراز تقدم لبلوغ تلك الأهداف. وبالنسبة المملكة المتحدة، فإن معنى هذا النداء للعمل ليس تسخير الجهود الحكومية وحدها بل تسخير جهود القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية أيضا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومعناه أيضا الحفز على العمل الذي هو أكثر فعالية واستخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة. ومنذ إطلاق النداء للعمل، وقَّع ٤٢ رئيس حكومة من أربع قارات على الإعلان. وعقب مناسبة لتوجيه نداء للعمل إلى دوائر الأعمال التجارية استضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

والمملكة المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلن حتى الآن ٧٩ من قادة مؤسسات القطاع الخاص عن دعمهم والتزموا بمبادرات تجارية أساسية للتعجيل بإحراز تقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

وعندما يدعو الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، فإنهما سيجمعان بين زعماء العالم وممثلين عن القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي، والمدن، والجماعات الدينية والمهنية لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، واستعراض أوجه النجاح التي يمكن للعالم أن يبني على أساسها، وتحديد مسار المستقبل حتى عام ٢٠١٥، وإتاحة الفرصة لكل فريق لقطع تعهدات عملية بشأن المساهمة التي سيمكنه الإسهام بها. إن ضمان الاستدامة البيئية سيكون ركيزة لكل ما سنحققه من نجاح وما سنواجهه من تحديات على الطريق المؤدي إلى عام ٢٠١٥.